مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: اثر المحددات الخارجية والداخلية في بناء الدولة العراقية
اسم الكاتب: م.د. ايناس عبدالسادة علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/121
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 16:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر المحددات الخارجية و الداخلية في بناء الدولة العراقية

م.د. إيناس عبد السادة علي العنزي(*)

المقدمة

من البداهة القول إن عملية تشكيل أو إقامة دولة على أنقاض دولة منهارة وإيجاد الحكومة المناسبة لها هي عملية محكومة بعلاقات القوة في المجتمع المعني بالمسألة من جهة، وبتلك الدولة ومحيطها الخارجي من جهة أخرى. وتتميز أية علاقة للقوة بعدم تماثل أو تكافؤ الأطراف الداخلة فيها، وهكذا يمكن القول إن علاقة القوة في حالة المساومة والصراع قد تكون علاقة ثنائيــة (بمعنى تساوي القوتين المتصارعتين) قول متناقض. فمن الواضح أنه حينما يتساوى الجميع لا توجد سياسة، إذ إن السياسة تعني وجود مَنْ يخضع ومَنْ يتسيد. فالاعتماد المتبادل والنفوذ المشترك لقوى متساوية يعني الافتقار للقوة. ويمكننا القول، إذاً، إن عدم التماثل لابد وأن يوجد دائماً في علاقات القوة طالما إن هذه العلاقات تقوم على الفعل والاستجابة. وإذا كانت الحضارات القديمة قد أولت القانون أهمية خاصة، فالقانون بحد ذاته ما هو إلا شكل من أشكال القوة، فبغض النظر عما تتضمنه القوانين بين واضع لها وبين منفذ، ما هي إلا تعبير عن علاقات قوة وتنظيم لها.

إن أهم النتائج الرئيسية للحرب الأمريكية على العراق، كما سجلها المراقبون وأثبتها الواقع، انهيار النظام العراقي, إلا أنه لم تكن هناك على الساحة أية قوى سياسية عراقية مهيأة لتولي أمر العراق ولو بصورة جزئية أو مقيدة بعد خمسة وثلاثين عاماً من الحكم الدكتاتوري, حرم خلالها أي نشاط سياسي خارج أطار الحزب الواحد ومنع حدوث أي تفاعلات سياسية على الساحة العراقية, ومن ثم لم تظهر أي نخبة سياسية بديلة. وبالنتيجة أدى التخبط بالمواقف وعشوائية التحركات الناتجة عنه إلى إيجاد حالة من الفراغ السياسي الذي يبغضه المجتمع نتيجة لغريزة حب القيادة والانقياد, لذلك جرت محاولات سعياً لملء الفراغ, حيث تسارعت وتيرة التنافس بين القوى السياسية والطوائف والقوميات العراقية حول صياغة النظام السياسي العراقي، الأمر الذي ولد مجموعة من المآزق الصعبة لمختلف القوى والفاعلين داخل العراق, فبنية المجتمع العراقي وما يتسم به من تعددية عرقية وطائفية ودينية ستؤثر بالتأكيد على مستقبل العراق. من هنا رأى الكثيرين احتمال تفجر العنف الداخلي بين المكونات العراقية نتيجة الاختلافات السياسية. هذا إضافة إلى أن العراق يقع جغرافيوسياسياً وحضارياً في نقطة الاحتكاك ـ المكاني والزماني ـ بين ثلاث حضارات كبرى هي العربية والفارسية والتركية، أدى التفاعل معها والتداخل إلى تعدد أثني وقومي يضاف إلى التعدد الموجود أصلاً بين عرب وكرد, كما يقع في بؤرة الاحتكاك بين المذهبين الكبيرين للمسلمين, المذهب الشيعي والمذهب السني, وبسبب صراع الحضارات وصراع الطوائف, اتسم النظام السياسي في العراق الحديث منذ نشأته عام 1920 بالطابع القومي العربي، ووفر له الاحتكاك المذهبي ذلك أرضية لأن يكون الطابع الديني للدولة سنياً[1]. وليس هذا فحسب، بل لجيران العراق حسبات سياسية وإستراتيجية، نتيجة وقوعه سياسياً وجغرافياً على حدود منطقة انقسمت خلال القرن العشرين من الناحية السياسية بين الولاء للغرب والعداء له، إذ تجد كل من تركيا وإيران في نفوذهما في العراق أمكانية تحقيق بعض المكاسب الإقليمية، لذا فقد حرصتا منذ البداية على أن يأتي التغيير في العراق في الاتجاه الذي يحافظ على المكاسب التي حصلتا عليها منذ آب 1990 وحتى الآن[2]. كذلك ويحتل العراق موقع ثاني أكبر احتياطي نفطي داخل منظمة الدول المصدرة للبترول، كل هذه العوامل الأساسية مجتمعة جعلت من العراق تاريخياً فريسة أو نقطة ارتكاز لصراعات بين قوى إقليمية ودولية كبيرة، وبسبب من هذه العوامل، فإن أي تغيير يحدث في العراق سيكون محصلة للصراع والتفاعل بين تلك العوامل والقوى الإقليمية والدولية المرتبطة بها، فموقع العراق الاستراتيجي يزيد من تعقيد الأمور. وإذا ما كانت الأحداث في العراق قد تحددت، إلى مدى بعيد، بالعوامل الداخلية، إلا أن البيئة الإقليمية كان لها هي الأخرى دوراً، نتيجة تخوف دول جوار العراق، لاعتبارات مختلفة ومتناقضة، من السياسة الأمريكية. الأمر الذي دفعها إلى التدخل المباشر وغير المباشر سعياً للدفاع عن مصالحها. فالبيئة المعقدة للشؤون الدولية تزيد القضايا تعقيداً بإضافة أبعـــــــ

محلية ودولية للخريطة الأصلية لمنطقة الأزمة، وأهم ما يمكن تسجيله عن حرب **2003** اختلافها عن حرب **1991** كون إن الولايات المتحدة شنت الأولى لا لتدعم واقعاً راهناً، إنما لتـُغيرّه، حيث توجه الولايات المتحدة رسالة تـُفيد إنها تـُريد أن تستخدم التغيير في العراق لإحداث تغيير في أماكن أخرى من المنطقة[3]. وليس الوضع الدولي بأحسن حال من الوضع الداخلي والإقليمي، إذ تتفاعل المحددات الداخلية والإقليمية مع أخرى ذات صبغة دولية يشترك فيها اللاعبون الدوليون كلاً بحسب مصالحه والتوجهات العامة لتفكيره الإستراتيجي والسياسي. واتساقا مع ما قيل أعلاه تتحدد الحالة العراقية, إذا ما أردنا الحديث عن بناء الدولة فيه, بعدة محددات منها، وفقاً لهذه الرؤية محددات داخلية تفرضها طبيعة التركيب المجتمعي العراقي، والتي تتأثر وتؤثر في ذات الوقت بالمحددات الخارجية, سواء الدولية أو الإقليمية.

<u>أولاً : المحددات الخارجية:</u>

إن الموقع الإستراتيجي المهم للعراق أدى بالمحصلة إلى أن يكون المحيط الخارجي جزءاً أساسياً من الساحة الداخلية ومحدداً مهماً من محددات بناء الدولة فيه، الأمر الذي جعل للتفاعلات الخارجية انعكاسا على توازنات القِوى السياسية العراقية المختلفة. لذا ينتج المحيط الخارجي بشقيه الإقليمي والدولي جملة محددات تؤثر في عملية بناء الدولة في العراق، وذلك نتيجة لتداخل وتفاعل الأطراف المعنية بالأمر من حيث الفرص التي تهيؤها أو من حيث العقبات التي تثيرها.

1- المحددات الإقليمية:

إن تحديد نطاق الإقليم الذي تعيش فيه الدولة يُعدّ واحد من أعقد معضلات التخطيط الإستراتيجي، وهذا الأمر ينطبق على منطقة الشرق الأوسط التي يلاحظ أن نطاقها الإستراتيجي يتغير باستمرار، نتيجة لتغير القِوى المسيطرة على النظام الدولي وطبيعة مصالحها في المنطقة، الأمر الذي ينعكس على حسابات التخطيط نتيجة لعاملين [4]: **الأول:** كون الشرق الأوسط لايعبرعن حقيقة جغرافية أو ثقافية محددة (سنركز هنا على دول جوار العراق بشقيه العربي وغير العربي).**الثاني:** أنه من أكثر الأقاليم الإستراتيجية اختراقا من قبل الدول العظمى التي سيطرت على النظام الدولي والعالمي وآخرها الولايات المتحدة الأمريكية.هذا إضافة إلى أن هذه المنطقة تـُعدّ واحدة من أهم المناطق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وترجع أهمية هذه المنطقة إلى أنها مصدر رئيسي لإنتاج البترول الذي مازال مصدر الطاقة الأساسي للاقتصاد والصناعة في العالم. لذلك فإن أية تطورات تحصل في هذه المنطقة لابد أن يكون لها انعكاس مؤثر على القضايا التي تشغل المنطقة[5]، مثل الصراع العربي – الإسرائيلي، محاربة الإرهاب، صعود التيارات والحركات الإسلامية، وقضايا التسلح النووي. وهناك إجماع دولي على إن الاستقرار والاعتدال في المنطقة مسألتان محوريتان للأمن والازدهار الشامل. وعليه فإن الجهود التي تبذلها القِوى الرئيسية لتحقيق هذه الأهداف من خلال النموذج القديم للهيمنة السياسية ومنطق القوة وفرض الإرادة, لم تثمر كثيراً بل بدلاً من ذلك أدت إلى ظهور النزاعات وانعدام الأمن وسباقات التسلح والأنظمة الدكتاتورية والتطرف. وتتبع المعضلات الإستراتيجية للمنطقة من أربع ميزات يمكن إيجازها بالآتي[6]**:**

الأولى: الاختلاف والتناقض بين المصالح والاعتبارات المحددة للمكانة الإقليمية.

الثانية: اختلاف حدة الصراعات العابرة للحدود بين دول الإقليم.

الثالثة: اختلاف نسب الارتباط والانجذاب لدول ومناطق التخوم الإستراتيجية.

الرابعة: اختلاف دول الإقليم في التأثر والاستجابة لمتطلبات إستراتيجية الدولة المهيمنة في النظام الدولي والعالمي.

وإذا ما كانت هذه المنطقة من أكثر المناطق اضطرابا من الناحية الإستراتيجية، فإن معيار عدم الاستقرار والاضطراب الإستراتيجي له ارتباط بعاملين[7]:

الأول: الأزمات المتجذرة والمتعمقة للدولة فيه، وازدياد انفكاك الأفراد والجماعات من الإجماع الوطني.

الثاني: انتشار الأزمات أفقياً، إذ تتأثر البلدان في المنطقة بأي أزمة في أحداها.

وانطلاقا من هذه النقطة الأخيرة تعددت المخاوف من الوضع العراقي الجديد الذي حصل بعد سقوط النظام وإقرار الاحتلال كواقع دولي وما أفرزه على الساحة العراقية من أزمات وتجاذبات، إذ تقع في منطقة الجوار العراقي عدة دول ليس للولايات المتحدة، كونها الطرف المسيطر على حركة التفاعلات في العراق، علاقات معها على القدر نفسه من الثقل المتعلق بالارتباطات والتعهدات الإستراتيجية، علاوة على إن التطور الإستراتيجي الأمريكي لما يجب أن تكون عليه العلاقات بين هذه الدول والتفاعلات الجدلية السياسية داخل كل دولة منها تختلف من دولة لأخرى. وإذا ما كانت التحركات السياسية الدولية والإقليمية قد سبقت العمليات العسكرية في العراق, فإن تداعيات تلك العمليات ونتائجها على المسرح الإقليمي قد حتمت هي الأخرى تحركات قد يصعب رصدها إذا ما تمت الملاحظة على عجالة إذ أن البيئة الإقليمية ذات تداخلات معقدة منها العربي ومنها غير العربي. فيستدل من كافة التشابكات والتقاطعات في البيئة الإقليمية للعراق، بحكم الانتماء العربي من جهة، وجواره غير العربي من جهة ثانية، على أنه ليس هنالك ساحة برزت فيها وبوضوح شديد تأثيرات المنطقة الإقليمية على الساحة الداخلية مثل العراق، لاسيما وقد أدت السياسة الواقعية البراغماتية دورها الحقيقي في توجهات الدول الإقليمية ولاسيما دول جواره الستة. وكان لخطورة تداعيات احتلال العراق على منطقة الشرق الأوسط عموماً والمنطقة العربية على وجه التحديد أن استمرت تدخلات دول أخرى استغلت الفوضى وعدم الاستقرار لتحقق أهدافها ومصالحها على حساب العراق. وساد جدل واسع النطاق حول الأسباب والدوافع المختلفة للتدخل في الشأن العراقي، والتي سنوردها تباعاً.

أ – المسرح الإقليمي غير العربي (تركيا وإيران).

لعل من أهم القضايا التي تبرزها تطورات ونتائج العملية العسكرية الأمريكية ضد العراق هو انعكاسات هذه التطورات والنتائج على الوزن الإقليمي لإيران ودورها المنتظر في مجالها الحيوي المحيط بها. وليس خافياً على معظم المطلعين على خطط وتصورات صقور الإدارة الأمريكية للقرن الأمريكي القادم, إن إيران مستهدفة مثلها مثل العراق تماماً، إذ يضع هذا التيار إيران في قائمة الدول المارقة (محور الشر) المطلوب إعادة تكييفها لتشابه الاتهامات التي وجهت سابقاً للعراق من حيث كونها دولة استبدادية، دولة ثيوقراطية بالأحرى يحكمها رجال الدين، تسعى لأن تكون قوة نووية، ومن هنا, جاء القلق الإيراني من نتائج العملية العسكرية ضد العراق, لأن هذه النتائج يمكن أن تغري صقور واشنطن بتنفيذ عملية هجومية ضدها, لاسيما وإن وجودها العسكري هناك يمكن أن يسهل لها الأمر[8]. كما إن أهمية إيران بالنسبة للإدارة الأمريكية ومن ناحية الجغرافية السياسية تفوق العراق, علاوة على إن التحدي الذي تمثله إيران أكثر تعقيداً من العراق، ومع وجود القوات الأمريكية في المنطقة, ترى الإدارة الأمريكية أمكانية تحقيق الهدوء النسبي في المنطقة لعدم تمكن إيران من تشكيل تهديد عسكري مباشر*, مع ذلك تبقى لدى الإدارة الأمريكية مخاوف من إن السياسة الإيرانية, على المدى البعيد, يمكنها تهدد استقرار وأمن المنطقة، وهناك عدد من المحاذير التي تشكلها إيران على المستوى الإقليمي**, والتي قد يكون أبرزها وأهمها الأسلحة النووية المقلقة للولايات المتحدة والمهددة لمصالحها [9]. ومن هنا امتلكت إيران ما يساعدها على إرباك المخططات الأمريكية في العراق، فكان عليها إدارة الأزمة بما يحقق مصالحها وذلك من خلال ما وصف إنه سياسة الحياد الإيجابي, التي احتوت على مواقف مركبة تطلبتها التطورات المتلاحقة للأزمة[10]. أو اتخاذ موقف الحياد الفعال أو النشط تجاه الأحداث في العراق، الذي يقع وسط بين نقطتين فلا هو المشارك في الأحداث بفعالية واهتمام, ولا هو عدم الاكتراث, ويتحقق ذلك بمراقبة يقظة تتداخل مع المصلحة الوطنية, حيث تظل السلبية في التعامل مع الأحداث التي لا تمس بشكل مباشر المصلحة القومية الإيرانية وهي الحياد. بينما تتربط الفعالية باستمرار مراقبة الأوضاع ووضع خطط تكون جاهزة للتنفيذ مع تحول الأحداث ناحية الخط الأحمر للمصالح الإيرانية[11]. وفي إطار هذا المشهد امتلكت السياسة الإيرانية القدرة على المفاضلة بين عدة بدائل لكل منها تأثيرها. وعليه تطلعت إيران إلى عراق ما بعد الحرب ليكون متشكل وفق ما تأمل لكسب السلام في المنطقة على أساس:

1- المشاركة الرئيسية في تقرير وترتيب أمور العراقمن الداخل, حيث لا تريد إيران نظاماً قوياً يمكن أن يشكل لها تهديداً في المستقبل.
2- وبناء على ذلك تحاول إيران طرح نفسها كقوة إقليمية رئيسية للاستقرار وترتيبات الأمن في المنطقة.
3- مع كل تاريخها التصارعي مع العراق، لاتؤيد انفصال شماله، إذ لاتريد تكرار تجربة جمهورية مهاباد.
4- عدم قيام دولة شيعية تزيد من مشكلاتها الإقتصادية.

أما فيما يتعلق بالدور التركي, فيمكن القول إنه قد لا يختلف عن الدور الإيراني كثيراً إلا فيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية, ولاسيما وإن تركيا تحتفظ بعلاقات طيبة وجيدة مع الولايات المتحدة، بينما يتشابه الموقف التركي مع نظيره الإيراني فيما يخص الشأن الداخلي العراقي إذ كما إن لإيران رؤيتها الخاصة حول تشكيل عراق ما بعد الحرب, فلتركيا أيضاً رؤية خاصة توضحت بالشروط التي أوردتها تركيا مقابل إرسال قوات عسكرية تركية إلى العراق لحفظ الأمن والاستقرار أواسط أيلول 2003 وهي[12]:

أ- أعطاء حقوق لتركمان العراق. ب- منع قيام نظام فيدرالي. ج- نزع سلاح الميليشيات والبيشمركة. د- وضع ميزانية موحدة للعراق. هـ- الحفاظ على وحدة وسيادة العراق.

مع ذلك، فقد حدد البعض المطالب التركية فيما يخص مستقبل العراق كونها تتلخص بنقطتين رئيسيتين:

1- عدم الرغبة في تقسيم العراق, لأن ذلك من شأنه إن يحفز المطامح الكردية في كل من تركيا وإيران وسوريا في إقامة دولة مستقلة، وتتمثل مصلحة تركيا هنا في تجنب وضع يحصل فيه أكراد العراق على حقوق قومية، ومن الجدير بالذكر أن المسألة الكردية قد تأزمت بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 وحصول أكراد العراق على استقلال ولو نسبي عن الحكومة المركزية بما يسمى " ملاذ آمن "[13]،وفيما يخص هذا الأمر نرى تركيا لطالما أبدت تمنعاً تجاه أعطاء أكراد العراق حكماً ذاتياً مدعوماً بقوة اقتصاديةمجسدة عملياً بالسيطرة على مدينة كركوك الغنية بالنفط وضمها لإقليم كردستان العراق. وقد تناولت وكالات الأنباء خطة عسكرية تركية للقيام بعمليات شمال العراق قوامها 40 ألف جندي لمخاوف تركية من سعي أكراد العراق لتغيير ديموغرافية مدينة كركوك التي تعدّها الحكومة التركية مما يشكل تهديد محتمل لأمن المنطقة وهددت بتدويلها[14].
2- عدم تشجيع قيام جمهورية أسلامية في العراق من شأنها تأجيج حركة التيار الإسلامي في تركيا[15]. وهنا تظهر المخاوف التركية لسببين يتعلق الأول بكون دخولها عضوية الاتحاد الأوربي مشروط بالمحافظة على علمانية الدولة، أما الثاني فله علاقة بعودة التيارات والأحزاب الإسلامية لتنشط على الساحة التركية في الآونة الأخيرة. علاوة على فوز الأحزاب الإسلامية بالانتخابات التركية عام 2007.

ويدخل كلا الأمرين، كما هو واضح، كعاملي ضغط وتوازن في معادلة العلاقات التركية – الغربية عموماً، والتركية –الأمريكية على وجه الخصوص، والذي توضح مبكراً في تصويت البرلمان التركي في آذار 2003 بعدم السماح للقوات الأمريكية باستخدامالأراضي التركية منطلقاً لضرب العراق ومهاجمته[16] خلافاً لما حصل في عام 1991 بعد غزو العراق للكويت وتشكيل قوات التحالف لإخراج القوات العراقية منها. ويمكن إرجاع التحول في الموقف التركي إلى عدة عوامل[17]:

1- سعي الحكومة التركية لتشكيل موقف إقليمي مناهض للحرب.
2- تصاعد المعارضة الشعبية التركية لخيار الحرب.
3- الاعتقاد التركي بأن الاستناد إلى توافق إقليمي سيعطي تركيا مساحة لرفض السيطرة الأمريكية على تطورات الساحة العراقية.

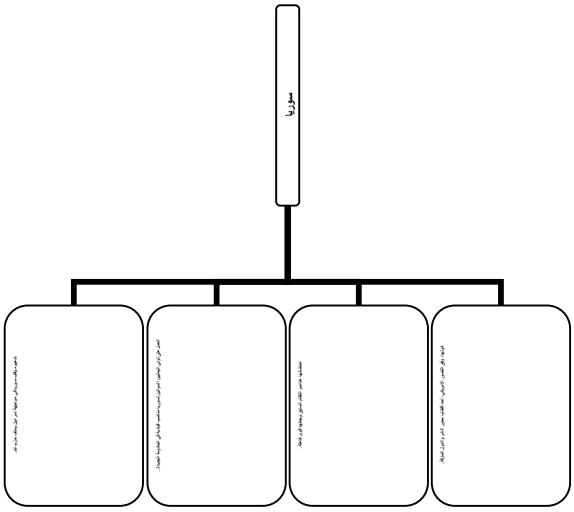
4- حرص تركيا على عدم الظهور بمظهر العزلة عن قضايا المنطقة وانعكاس ذلك سلبياً على علاقاتها بمحيطها الإقليمي.

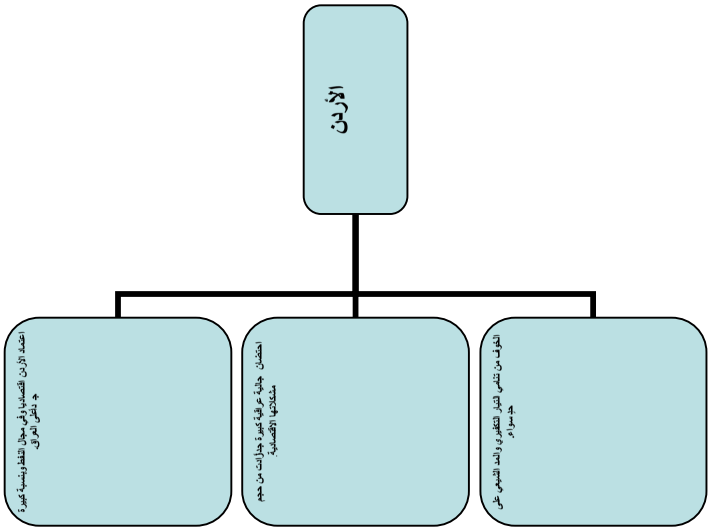
وعليه أدى هذا التحول في الموقف التركي إلى خلق شك متبادل واستبعاد أنقرة من عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالعراق، ومن جانبها طورت تركيا سياسة خارجية تدعم العمق الاستراتيجي بالاهتمام بالعلاقات مع الجيران وتقليل الاعتماد على واشنطن وبالشكل الذي يجعل من تركيا ذات قابلية أكثر للتحول والتشكل، حسب رأي دانيال بايبس، فلا يمكن عدّها حليفاً للغرب، مع أحتفاضها بعلاقات رسمية مع الناتو، ولا هي عدو، وإنما تكون بمثابة منافس. وهذا التحول في المواقف والسياسات التركية قد يقوض من التحالف التاريخي بين واشنطن وأنقرة [18]،الذي بدت ملامحه واضحة في أزمة حزب العمال الكردستاني التركي الأخيرة، إذ ألتزمت الولايات المتحدة موقف المتفرج ووضعت الكرة في ملعب الحكومة التركية، التي لم تأبه لوجود القوات الأمريكية على مقربة منها، وحكومة إقليم كردستان العراق.

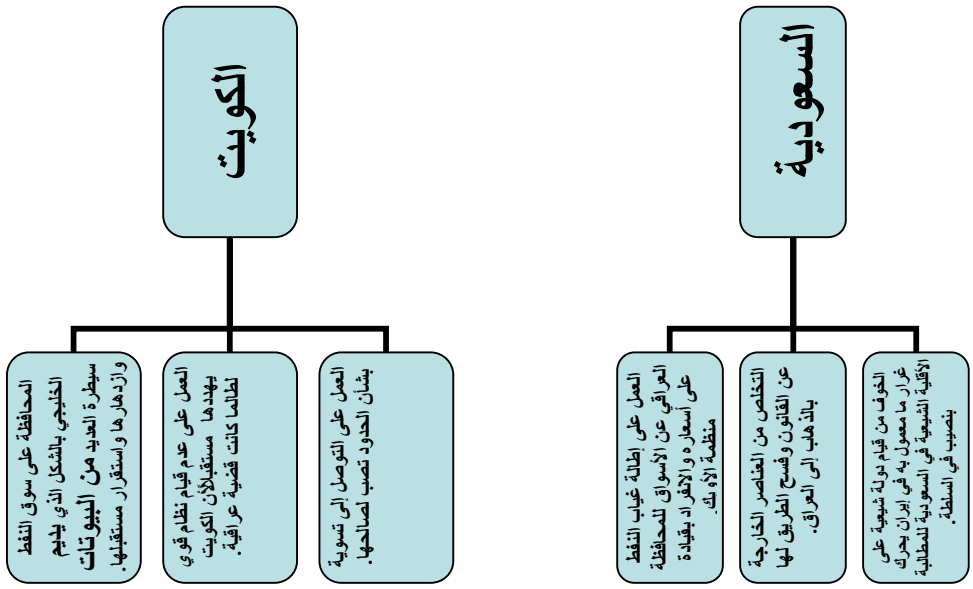
ب- المسرح الإقليمي العربي:

يرى الكثيرين إن ما حل بالعراق في التاسع من نيسان 2003 كارثة قومية تـُسجل في تاريخ الأمة، ولأنها كذلك فقد كانت أكبر من مقدرة العقل العربي على الاستيعاب، لذلك تعامل معها بالكيفية ذاتها التي تعامل فيها مع كافة الكوارث والنكبات السابقة. فهذا العقل, في الأغلب, يخلط ما بين التحليلات والأماني التي تتسم غالباً بالتضخيم اللامنطقي, فالمنطق يحتم عليه أن يفتش عن السبب, وهو لا يحب ذلك[19]،وعليه تدفع حالة الإحباط السائد في العالم العربي الكثيرين إلى البحث عن أمل في طلقة رصاص هنا أو تفجير قنبلة هناك, وليس في تحرك شعبي منظم أو عمل جاد لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية تكون ركيزة لقوة حقيقية،قوة فاعلة ومؤثرة. وهذا يُفسر الاهتمام البالغ بالعمليات المسلحة التي تحدث في العراق, سواء ضد قوات التحالف أو ضد الشرطة والجيش العراقيين أو حتى ضد المدنيين, فقد أعطى الأعلام هذه العمليات حجماً أكبر بكثير مما تستحقه, وبالغ في تقدير آفاقها والآثار التي يمكن أن تترتب عليها[20]. وهذا على المستوى الشعبي, أما على المستوى الرسمي فقد اتخذت الدول العربية المحيطة بالعراق مواقف لا تلبي مصلحة الشعب العراقي بقدر ما تلبي مصالحها هي. وربما ينبع ذلك من المأزق الذي يعيشه العالم العربي. فالدول العربية لديها محاذير تريد تجنبها, بدون امتلاكها تصور واضح للأوضاع في العراق وما يجب أن تكون عليه لخدمة هذا البلد والمصالح العربية أيضا. وهم بذلك يتأرجحون مابين رفضهم لتدهور الأوضاع في العراق لحدٍ يهدد وحدة وسلامة العراق الإقليمية, لاسيماإذا أخذ شكلاً طائفياً, يمكن أن ينتشر إلى بلاد عربية أخرى ويوجد وضعاً يغري بالتدخل الخارجي من دول مجاورة كإيران وتركيا. ومن جهة أخرى نراهم يفضلون عدم نجاح العراق في إنشاء نظام سياسي تمثيلي له ملامح ديمقراطية يمكن أن يولد ضغوطاً على الحكومات العربية بسقوط ذرائع التعارض بين الخصوصية العربية والديمقراطية, أو عدم جاهزية المجتمعات العربية لتغيير ديمقراطي حقيقي[21]. هذا فضلا عن إلى المخاوف العربية من أن يؤدي التغيير في العراق إلى صعود شيعة العراق إلى الحكم، الأمر الذي يعني بالمحصلة مطالبة الشيعة في الدول العربية، الخليجية على وجه الخصوص، حيث يشكلون أقليات لابأس بها، بدور في الحكم يناسب حجمهم في المجتمع، وقد عبرت تصريحات بعض القادة والساسة العرب عن هذه المخاوف بعبارات مثل المد الشيعي والهلال الشيعي. وانعكس هذا المأزق على علاقة الدول العربية بالولايات المتحدة إذ لا تريد لها الدول العربية النجاح في العراق مما يغريها بتكرار التجربة العراقية في بلاد عربية أخرى, إلا إنها ترى من ناحية أخرى إن الفشل الأمريكي الكامل في العراق, واضطرار قوات التحالف للانسحاب من هناك, يمكن له أن يطلق في المنطقة موجة راديكالية تقف متحفزة لتهديد استقرار النظم العربية, وربما بقاؤها. وعليه تفضل معظم هذه الدول الجمع بين المتناقضات بتجنب الانهيار وعدم الاستقرارفي العراق مع بقائه ضعيفاً من جهة, وتجنب هزيمة أمريكية كاملة في العراق ببقاء قوات الحماية الأمريكية تحت الطلب, وتمثل هذه المعادلة أفضل الحلول المطروحة عربيا[22]، وليس هذا فحسب بل للدول العربية أسباب كثيرة للتدخل

بالوضع العراقي كل حسب مصالحه ورؤيته الإستراتيجية لما يحصل في العراق وانعكاساته على الوضع الداخلي لكل منها. ويمكن توضيح أهم هذه الأسباب بالمخططات التالية.







وعليه يمكن إجمال الأسباب التي دفعت وتدفع دول الجوار العراقي إلى التدخل في شأنه الداخلي ومن ثَـمّ التأثير على عملية بناء الدولة فيه بالآتي:

1. جعل العراق ساحة تصفية حسابات مع الولايات المتحدة الأمريكية.
2. إعادة التوازن الإقليمي لقوى المنطقة بجعل العراق القوة الردعية ونموذج لباقي دول المنطقة.
3. تفعيل لعبة حماية الطوائف والقوميات العراقية ولكن لأغراض سياسية بعيدة المنال.
4. خلط الأوراق على الإستراتيجية الأمريكية وزيادة انشغالها بالشأن العراقي لأبعادها عن الدول التي أخذت التسلسل التالي بعد العراق وتحديداً (سوريا وإيران) خاصة وأن للأخيرة الدور الزعيم والرقم الصعب في المعادلة العراقية، تحديداً بدخولها في مفاوضات ومساومات مع الولايات المتحدة الأمريكية حول العراق.
5. التغلغل لأغراض مصلحية اقتصادية.

2-المحددات الدولية:

إذا كانت هناك عدة طرق لتفسير صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية, إلا إن منظور المصالح الإستراتيجية أو القومية يُعدّ على الأغلب أكثرها استخداما لتأكيده النظرة العالمية[23]، فتحرك الولايات المتحدة تجاه أزمة إقليمية أو دولية, على حد سواء, لايعني بالضرورة حل هذه الأزمة فقط, ولكن لتحقيق مصالحها الحيوية العالمية التي قد تعلن أو لاتعلن عنها مطلقاً. وتبدو عملية صنع السياسة هنا كما لو إنها حسابات عقلية يقوم بها الرؤوساء ومستشاروهم المقربون الذين يعملون في سياق اجتماعي معين وبمبادئ أساسية ثابتة: تعزيز الاستمرارية والاتفاق في الرأي[24] إذ تؤيد مختلف التيارات الفكرية والسياسية اتخاذ سياسة خارجية قوية, لكن بشرط أن تراعي المصالح الحيوية الأمريكية والواقع العملي في العالم. وتدل المواقف بناءاً على ذلك الاتفاق حول ضرورة الدور الدولي والزعامة, وإن كان الخلاف ينحصر في جانب ترتيب الأولويات. وقد حفزت هجمات 11 أيلول الإدارة الأمريكية على صياغة مبدأ لفهم ومواجهة عالم ما بعد الحرب الباردة. فسعت تحت تأثير منظورات المحافظين الجُدد لوضع إستراتيجية تتمكن بواسطتها من تنظيم عالم أستطاع فيه خصومها الخارجيون إن يهاجموا أكثر المواقع قرباً من القلب في الولايات المتحدة, وأن يوجهوا ضربات ساحقة لأعز رموز قوتها العالمية الإقتصادية والعسكرية[25]. ومنذ تلك الهجمات أفسح دعاة القوة الهادئة، كوسيلة لتمارس الولايات المتحدة نوعاً من السلطة اللينة والمحسنة في عالم معولم, الطريق للمثاليين المتشددين الذين لايعتقدون فحسب بضرورة القوة، الانفرادية إذا دعت

الضرورة، بل أنهم يرون إن القوة وحدها لن تؤدي فحسب إلى إزالة الإرهاب العالمي, لكنها ستخلق أيضاً ديمقراطيات ليبرالية مستقرة واقتصاديات سوق مزدهرة في المناطق الجامحة مثل الشرق الأوسط. لذا يبدو إن الولايات المتحدة تراجعت عن أفكارها فيما يتعلق بالمجتمع الدولي والجماعة الدولية، وأتسم رد فعلها على تلك الهجمات بالبراجماتية والواقعية، مع تأشير ملاحظة مهمة قائمة على إن موقف واشنطن هذا لا يعني، بأي حال من الأحوال، ركونها إلى سياسة انعزالية[26]. بل جل ما حصل انفرادها بالقرارات المتعلقة بالتدخل العسكري في دول تربطها بها مصالح اقتصادية من أجل الحفاظ على أمن وسلامة مصالحها أكثر من أمن وسلامة هذه الدول. وصاحب ذلك ظهور مصالح جديدة للولايات المتحدة في اتجاهات جديدة, ومنها اتجاهها إلى العمل العسكري منفردة وإن كان ذلك يتم تحت غطاء مناسب تختاره هي بعناية, وهكذا وعلى المستوى الإستراتيجي, لا يمكن تأشير تعاون متعدد الأطراف، رغم تهميش أنصار الانعزال في الولايات المتحدة[27]، فمع إن النظام العالمي الجديد قد بدأ في تحديد معالمه قبل أحداث 11 أيلول, إلا إن كلاً من أوربا والولايات المتحدة لم يتعرفا على أدوارهما الجديدة، مع ذلك فقد سعت العديد من الدول الأوربية، وعلى رأسها ألمانيا، لتأسيس نظام دولي جديد يرتكز على إعادة ترتيب العلاقات والتحالفات فيما بينها، ولاختبار قدرتها على فعل ذلك. ومن ثم بدا إن أوربا، على الرغم من تعاطفها مع ما حدث للولايات المتحدة من هجمات، إلا أنها كانت تمر بمرحلة حرجة انهمكت فيها على وضع الخطوط الرئيسية لسياستها الخارجية والأمنية المشتركة، وتأكيد التمسك بمنهج تعدد الأطراف الذي ترك المجال واسعاً لاحتمال ظهور الخلافات بين الحلفاء. ومع اتساع مصالح الولايات المتحدة على المستوى العالمي, وزيادة ارتباطها والتزاماتها في مسارح عملياتية مختلفة بدأت محاولات إشراك الحلفاء في هذه المسارح انطلاقا من الإجماع الدولي على أساس رؤية جديدة لنظام دولي أو عالمي تكون فيه الولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً طرفاً أساسياً, لكنها ليست المهيمنة فهي فقط المحرك أو الموجه[28]، وإن أفلحت واشنطن في حشد هكذا أجماع بعد 11 أيلول، إلا أن الإجماع الدولي بشأن العراق لم يتحقق، لقلق أوربا وخوفها من العجرفة الأمريكية وسعيها للقيام بدور الإله في الشرق الأوسط. كما حدد رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير الكيفية التي ربما تستعيد بها الصداقة عبر الأطلسي, وذلك بمشاركة الأوربيين بالكامل في إعادة أعمار العراق كما تطلب واشنطن، التي يجب أن تقبل من جانبها أشراف الأمم المتحدة على إعادة تشكيل الأوضاع في العراق[29]، وهذا ما عبر عنه كولن باول من أن الشراكة هي شعار الإستراتيجية الأمريكية, والتي لا تعني إذعاناً للآخرين ولكنها العمل معهم, إذ إن تطوير علاقات تعاونية بين القوى العظمى في العالم يُعد أولوية هامة على أجندة الأولويات الموجودة في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي[30]، وربما ينبع هذا الموقف من أن الولايات المتحدة تأخذ بالحسبان كون الجهود الأحادية في إعادة البناء قد تكون أسهل من الجهود المتعددة, وإن كانت أقل كفاءة في تحقيق المصالح الإقليمية, فقد تؤدي القيادة الأمريكية إلى نتائج سريعة في التحول المدني والسياسي, إلا إن الجهود المتعددة بقيادة الأمم المتحدة ستقلل من الاستياء الشعبي للامبريالية الأمريكية, فمهما كانت القيادة فلابد من أقامة تحول للسلطة المدنية للعراقيين حتى لا يزيد الاستياء ضد الولايات المتحدة[31]، ففي عاميها الأولين, كانت فحوى إدارة بوش هي إن القوة العظمى الوحيدة المتبقية في العالم ستقوم بأعمال الحرب وتترك للأوربيين مهام ما بعد حسم ساحات القتال، ومن المؤكد إن الأوربيين يرغبون بشكل عام أن يتولوا هذا النوع من أدوار ما بعد الحرب[32]، وهكذا تحول وضع الأوربيين من عزوفهم في فترة قبل الحرب عن التعهد بمساعدة كبيرة لعراق ما بعد الحرب، وعلى قدر استمرار المشاحنات قبل أشهر قليلة من الحرب حول تفويض مجلس الأمن لأجل التدخل, فإن الفرنسيين والألمان والبلجيكيين, على وجه الخصوص, لم يرغبوا بالاشتراك في ذلك النوع من التخطيط الخاص بالعراق والذي ربما أجاز الحرب قبل أوانها. إلا إنه بمجرد أن بدأت الحرب، مهما يكن من أمر المساجلات الغاضبة في الشهور الأخيرة، فإن كل الحكومات الأوربية نظرت إلى ذلك من منطلق مصلحتها, على قدر ما رأته الولايات المتحدة من منطلق مصلحتها, لتأمين أفضل نتيجة سياسية واقتصادية ممكنة في العراق. الأمر الذي سيتطلب التزاما بذلك النوع من بناء الدولة وبناء المؤسسة الذي يشترك فيه الأوربيون بالفعل في البلقان

وأفغانستان, وذلك النوع الذي أسهم فيه بشدة في الظروف الأكثر سلاماً في الديمقراطيات الأوربية الجديدة[33]، وقد غاب صوت الصين عن مجريات الأحداث المتعلقة بالعراق، مقارنة بالصوت الروسي والأوربي، سواء في المواقف الرسمية أو في أجهزة الإعلام. وقد يعزو ذلك إلى أولويات الإستراتيجية الصينية التي تولي اهتماما أكثر لمحيطها الإستراتيجي الإقليمي. مع كل هذه المواقف، وبالنسبة لإدارة جاءت إلى الحكم بنظرة محتقرة عن بناء الدولة، فإن مشروع بناء دولة هو بالتحديد ما تتولاه في العراق. إلا إن ذلك لن يكون سهلاً، كما توقع عقائديو إدارة بوش أصلاً [34]، فالتفوق ورجحان القوة لا يعني القدرة على فعل كل شيء، كما يرى بريجنسكي. إذ إن ازدواجية الدور الأمريكي في العالم والتحول المستمر في السياسات الدولية أيضاً يجعل الحكم على هذه المسألة صعباً[35]، لذا ستواجه الولايات المتحدة في المستقبل محنة التوفيق بين الأهداف المثلى والواقعية في العراق. فإن تحقيق الهدف المعلن بشأن الديمقراطية سيتطلب بقاءاً طويلاً، لكن عوامل متباينة تتعلق بالسياسات الأمريكية المحلية والبيئة الدولية والسياسات العراقية، يمكن أن تجعل مثل هذا الوجود الأمريكي لأجل طويل في العراق أمراً يتعذر الدفاع عنه،[36] فعملياً، قد ينقسم تحالف الولسنيون الجـُدد والجاكسنيون وهما جناحان من الواقعيين الجـُدد وفق صياغة المؤرخ ولتر روسل ميد، حول هذه القضية. إذ يناصر الأول حضوراً أمريكياً طويلاً لإقامة ديمقراطية في الشرق الأوسط. بينما الثاني، الذي يتحاشى مسألة بناء الدولة، يرى إن امتلاك قوات عسكرية مصممة ومناسبة للتغلب على الديكتاتورية والعودة إلى الديار لهو أمر أفضل من البقاء لعمل أصعب يتمثل في بناء سياسة ديمقراطية[37].

ثانياً :المحددات الداخلية:

بعد احتلال العراق عقب سقوط النظام، ونتيجة للفراغ السياسي الذي عَم الساحة السياسية العراقية، حاول الشعب العراقي اللجوء إلى تنظيمات اجتماعية ذات قاعدة جماهيرية وثقل تاريخي بالالتفاف حولها وتعويض أو ردم الهوة الحاصلة في الميدان السياسي. فعدم وجود مؤسسات تدعم عملية التغيير، أدى بالمحصلة إلى سيطرة بُنى ما قبل الدولة (القبيلة والطائفة). وهنا برزت للساحة العراقية مراجع عديدة منها العشائري ومنها الديني وغيرها، إلا إن التفوق في المشهد النهائي كان للمرجعية الدينية مفضلة على المرجعية العشائرية أو القبلية، على الرغم مما لهذه الأخيرة من دور لايمكن نكرانه في تنظيم الحياة اليومية للناس أثر الفوضى التي أعقبت سقوط النظام، وهكذا برز الدين ورجالاته كأحد المعطيات والركائز الرئيسية للمجتمع العراقي.فالمجتمع العراقي يرتكز على مقومات رئيسية تمنحه خصوصية وصفة ثابتة. وأحد هذه المقومات، وربما أهمها، هي المقومات الدينية التي تصنف في خانة المقومات الوظيفية للمجتمع العراقي. وتـُعدّ هذه المقومات الوظيفية أنساقاً بنيوية أو هيكلية ذات أغراض محددة يتكون من خلال فاعليتها وعملياتها ونظمها المؤسسية وتكاملها، البناء الاجتماعي للمجتمع العراقي الذي يعطي الصفات أو الخواص الجوهرية للمجتمع ويحدد خصوصياته([38])، ولعل المتتبع للتأريخ السياسي في العراق يجد أثر الدين و دور رجال الدين واضحين للعيان، إذ بدأت تجربة التعاطي في الأمور السياسية تأخذ مدى متعاظم شيئاً فشيئاً مع الاعتراف بعدم الحياد عن الثوابت الدينية في السياسة بتغليب جانب النفع العام. وقد وضحت نتائج الانتخابات التي أجريت في العراق بعد الاحتلال أثر العامل الديني ودوره في كينونة ومسيرة الشعب العراقي، إذ استحوذت الأحزاب الدينية المختلفة على تأييد القطاع الواسع من الشعب العراقي في عمليتين انتخابيتين، ولم تستطع الأحزاب ذات الاتجاهات العلمانية والليبرالية منافستها في هذا الميدان. وفي واقع الحال ليس بالمقدور إعفاء التيارات الليبرالية والعلمانية من سوء أدائها وأنها تتحمل جزءاً كبيراً من أسباب الفشل الممتد في إدارة الصراع, نتيجة عجز في صناعة خطاب رصين يُسهم في إنضاج الرأي العام. إضافة إلى ما ولده ذلك من أزمة في تصور خارطة التيارات المحلية وحجم القوة الحقيقية لكل منها، الأمر الذي خلق صعوبة التوفيق في مثل هذه الصراعات, فغياب العمل الحزبي مع عدم توفير بدائل له عزز بعض الفوضى في رؤية الصراع وحركة التيارات النخبوية، التي تحتلمكاناً محورياً في أدبيات التحديث والتنمية السياسية, من حيث تطور هذه النخب (التكنوقراطية، البيروقراطية, العسكرية, المثقفة) والدور الذي تلعبه في تسريع عمليات

التحديث أو عرقلتها[39]، وإذا ما كانت معظم الطروحات التي تناقش أسباب بروز الحالة الدينية والتطرف السياسي، تؤكد على العامل الإقتصادي وانتشار الفقر وغياب الديمقراطية، فإن تشويه الهوية الوطنية والإنسانية أسهمت هي الأخرى في سحق خصوصية الفرد[40]، إذ ومنذ أجيال عديدة، لم تكف تيارات الحداثة والعلمنة عن أشعار المواطن بتخلفه ورجعيته في كل جوانب حياته والأبرز منها معتقداته الدينية وطقوسه المقدسة. وأمام السعي الحثيث نحو تبني العلمانية أنفصل التيار الديني عن التيار المدني الذي تبنى العلمانية وحكم على الدين بالتخلف، من دون التنبه إلى إن معظم الدكتاتوريات ومعظم الحروب مورست من قبل أناس لا علاقة لهم بالدين،[41] الأمر الذي أثر بالمحصلة النهائية بالأفراد الذين عاشوا في ظل المجتمعات المحكومة بالدكتاتورية وكثرة الحروب، إلى اللجوء للدين كونه الملاذ الآمن الذي لايمكن فصله عن المجتمع تحت أي ظرف من الظروف، وإن تلبس بملبس طائفي. إن حسم صراع التيارات النخبوية مع التيارات الدينية بما يصب لصالح الأخيرة، أنتج بالمحصلة صراع من نوع آخر قائم على الطائفة والتمثيل الطائفي. فالدين في المجتمع العراقي (وفي المجتمع العربي والإسلامي عموماً) إذا ما أريد له لعب دور في السياسة فهو يعني في كل الأحوال الطائفية، وباستقراء الخريطة المجتمعية العراقية، نرى ما لا يخفى على أحد إن طرفي الصراع الحادث هما الشيعة والسنة بتمثيلهما الطائفي والسياسي. وانطلاقا من هذه الرؤية المؤطرة لصراع التيارات، نرى إن الاتجاه نحو التمذهب والطائفية يشكل المنعطف الأخطر في معادلة إدارة الصراعات الداخلية، ومن ثم بناء الدولة، لفشل النخب العراقية، أولاً وقبل كل شيء، في تكوين أساس متين للهوية الموحدة عن طريق خطاب سياسي يدعم اللحمة الوطنية ويعززها. مما يفرض وجود عمل مؤسساتي لتنظيم هذه العملية والذي يطلق علية (القيادة السياسية والحزبية....الخ) والتي يتطلب منها تنظيم العمل والصراع في داخل هذه المؤسسة السياسية والحزبية التي تسهم في تنظيم الصراع الفكري لتطوير الخطاب السياسي وجعله أكثر فعالية، لكن القوى الحقيقة المعنية في تطوير الخطاب وفي تنظيم الصراع وإدارته لم تسهم في بناء هيكلها المؤسساتي بصورة تمكنها من المشاركة الفعالة في إدارة ما طفى على السطح من خلافات شخصية تجسدت في صراعات سياسية. لذلك وضع الفرد العراقي أمام صراع ما بين المؤسسة بمعناها المتعارف عليه وبين الفرد كوحدة مكونة للمجتمع له انتماءاته البدائية. والحال هذه تصبح عملية إدارة الصراع أكثر صعوبة، لأن الصراعات القائمة على الخلافات الفردية-الشخصية تنتج بيئة مولدة للانعكاسات المتعذر تجنبها لعدم توافق أهداف وغايات الأفراد من وراء الصراع. وإذا ما كانت عملية بناء الدولة تعني من ضمن ما تعنيه توحيد الكيانات المتنافرة, يمكننا القول إن عملية بناء الدولة هنا تعني الإجماع في الرأي والديمقراطية التي تعني بدورها التعددية والاعتراف بوجود اختلافات أيديولوجية وعقائدية وعرقية داخل المجتمع الواحد، ولكي تنصهر هذه المجتمعات المتفرقة وتتعايش في كيان واحد يعرف بالدولة يجب أن يسود مبدأ الديمقراطية الذي يجعل الشعب ينتخب حكامه وممثليه, فمبدأ الديمقراطية يرسخ سيادة القانون لا سيادة الفرد الحاكم. مع ذلك يرى النقاد عدة نقاط تعترض أقامة عراق ديمقراطي, إذ إن الوقت لديهم غير مناسب حالياً لإقامةالديمقراطية في العراق وذلك بناءاً على[42]:

1- عدم استعداد العراق للديمقراطية في الوقت الحالي.
2- إن المجتمع العراقي مقسم حالياً لذلك فهو على غير استعداد لقبول فكرة الديمقراطية.
3- الإصرار على التحول فجأة نحو الديمقراطية في العراق فكرة تحفها الكثير من المخاطر ومغامرة غير مأمونة العواقب.
4- وجود البدائل المقبولة للديمقراطية, والتي وأن لم تكن مثالية, إلا إنها أكثر ملائمة لضمان استقرار الأوضاع في هذا البلد، ومن هذه البدائل يطرحون بديلين مفضلين، أما أوليگارشية (حكم القلة) تشمل الجماعات الأساسية, أو ديكتاتورية جديدة أقل حدة. لكن إذا ما أريد تحولاً سريعاً إلى الديمقراطية التعددية وتجنب الوقوع في أي مصير مأساوي، فإن ذلك يتطلب شروطاً ثلاث يتوجب العمل عليها:

أولاً: إذا ما كان مفهوم بناء الدولة في أساسه هو بناء مجتمع من البشر يعيشون في تآلف بالرغم من اختلافاتهم العرقية والعقائدية, تجمعهم هوية وقيم ومبادئ واحدة ومصالح واحدة هي مصلحة الدولة[43] فيتوجب والحال هذه أخذ الهويات المختلفةللمجتمع دينياً وعرقياً وقبلياً على محمل الجد، لتجنب أي صراع عرقي أو ديني رئيسين، وذلك بإعطاء دور للمكونات التي حرمت من حقوقها السياسية والاقتصادية، هذا علاوة على وجود حاجة للمصالحة مع مراكز القوة التي كانت مسيطرة على المراكز الحيوية[44]، فالتحول السياسي يجب أن يوازن بين مصالح القِوى المختلفة في المجتمع وعدم استغلال الولاءات الدينية والعرقية كي لايؤدي ذلك إلى صراعات بالإمكان تطورها إلى نزاعات مسلحة بين القِوى المختلفة. لذا فإن التعاون مع المؤسسات الموجودة قد يساعد عملية التحول الديمقراطي, إلا إنها لابد أن تكون متأنية لاسريعة كي لايؤدي ذلك إلى تقوية القِوى المتطرفة مما يعوق عملية التحول هذه[45]،

ثانياً: تطوير وتحسين أداء الحكم من خلال إنشاء حكومة فعالة وجيدة تطبق القوانين وتحارب الفساد وتزرع قيم الديمقراطية وتساند الحريات خاصة حرية الصحافة. ففيما يتعلق بالنواحي الأمنية يتوجب, على المدى القصير, أنشاء بيئة آمنة وإعادة القانون والنظام[46].

ثالثاً: إعادة بناء الهياكل الاقتصادية بإقامة اقتصادمتين أولاً وقبل العمل على تشجيع الديمقراطية، فهناك ارتباط وثيق بين التطور الاقتصادي والديمقراطية، إذ يرى الاقتصادي ماكينزي إن من شأن ديمقراطية سابقة لأوانها في العراق توليد اقتصاد متحول ومفلس وذو نمو مختنق تكون الثروات فيه أداة للتخبط السياسي[47]، فالدولة التي ينمو اقتصادها بشكل سليم هي دولة مستقرة. في هذا السياق لابد من التفرقة بين أعادة بناء الهيكل الاقتصادي والتطور الاقتصادي. على سبيل المثال ما حدث لكل من اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية التي دمرت اقتصاد كلا البلدين حتم إعادة بناء اقتصادها حتى تستطيعا إكمال بناء الدولة[48].

الخاتمة والاستنتاجات:

إن فشل عملية بناء الدولة لا يأتي من فراغ، أنما يتوفر دائماً عنصر عدم التجانس بين المكونات المنضوية تحت مسميات عدة والتي تعيش داخل حدود الدولة. وعنصر عدم التجانس هذا المؤدي إلى فشل عملية البناء له نتيجة أكبر تتمثل في فقدان الشرعية وسعي بعض المكونات المجتمعية داخلها للحصول على مكاسب قد تولد تشتت وانفصال والوقوع في فراغ سياسي تنشط مختلف الجماعات لملأه، مما يولد وضعاً مغرياً لاستخدام القوة وللتدخل الإقليمي والدولي وبناء نظام قائم على المحاصصة. فيصبح من المتعذر تجنب الخلاف في العملية السياسية، لوجود خلافات في الآراء حول المهام والواجبات والحقوق، ويصبح من الضروري الملح في هذه الحالة عدم كبت هذه الخلافات, بل يجب إظهارها لأن ذلك يعتبر الطريقة الوحيدة التي يمكن بها كشف نقاط الخلاف وتسويتها. فإذا ما تم حل المشكلة بالقوة فلا يكون ذلك هو الحل الأمثل لها إذا كان هذا الحل يمثل وجهة نظر واحدة لفرد واحد ويتجاهل وجهات النظر الأخرى المخالفة. فالفائز قد يكون منتصراً والخاسر قد يكون مظلوماً وفي هذه الحالة يكون مدفوعاً للقتال مرة أخرى في يوم من الأيام. وقد يكون هناك هدنة للخلاف ولكن لا تكون له نهاية. وهنا يكمن الخطر، إذ قد تختفي الخلافات الحقيقية للحظة في جو من الهدوء السطحي ولا تلبث أن تطفو على السطح فيما بعد. فالمشكلات تنشأ إذ ما تم قمع الخلاف القائم بطريقة مصطنعة أو إذا زادت حدته على قدرة الخصوم أو تدخل طرف ثالث "بمثابة الوسيط".

لذا فإن الديمقراطية الصحيحة توفر، على المدى الطويل، سبلاً لحل المشاكل المجتمعية، إذ تعمل على إتاحة وسائل عدة للجماعات المختلفة للتوصل لآليات سياسية تتعامل من خلالها مع الانقسامات بدلاً من استخدام القوة الذي يشجع عليه الاختيار القائم على المحاصصة لنظام الحكم الذي ينتهك بدوره قيم الشرعية لركونه إلى المحاصصة وترسيخ التوازنات الهشة بين المكونات المجتمعية. فالتحول السياسي إذا ما أريد له النجاح، وإذ ما أريد أقامة حكم يرتكز على أساس مصلحة الجميع وليس لأفراد أو لجماعات بعينها داخل الدولة, فيجب أن يقيم توازن صحيح بين مصالح القِوى المختلفة في المجتمع مع عدم استغلال الولاءات المختلفة كي لايؤدي ذلك إلى صراعات قد

تتطور إلى مرحلة استخدام القوة بين تلك القِوى، الوضع الذي يغري بتدخلات خارجية تخطط للمجتمع المعني خطة سيره، فأية تدخلات خارجية لاتأتي بالنتائج المرجوة لإحداثها التغيرات داخل المجتمع بطريقة مقصودة أو مصطنعة الأمر الذي يعرقل من عملية الوصول إلى هدفها في التحول السياسي، لأن مثل هكذا تخطيط لا ينبع من ثقافة المجتمع المعني وأخلاقياته، حيث تعمل السياسات الموجهة على تحفيز أفراد المجتمع لإتباع سياسات غريبة عن ثقافتهم.

لذا فإن السبيل الأنجع لأتمام البناء الديمقراطي هو تقوية المجتمع والبدأ في البناء من القاعدة بتطوير الهياكل المؤسسية، الرسمية وغير الرسمية، ولدى العراق نسب معقولة من المؤسسات بإمكانها تحقيق التحول الديمقراطي وبناء الدولة، علاوة على إن العراق يتمتع بميزة هي وجود أدارة مدنية تغطي أجزاء كبيرة من البلاد, ولإعادة حيوية هذه البنية الإدارية يجب ملأها بتكنوقراط عراقيين, وتوضيح العلاقة بين الإدارة المدنية في بغداد والإدارة في باقي محافظات العراق، وفق شروط تتمثل بالحاجة لقيام دولة قوية متماسكة قائمة على فلسفة سياسية تتقبل شروط عملية التحول السياسي وبناء النظام الديمقراطي القائم بدوره على منافسة اجتماعية سليمة ذات إيمان بمبادئ التوافق والتراضي بين السلطة والمعارضة، الأمر الذي يتطلب بدوره تحديد ماهية الهوية الوطنية على أساس مساسها بجميع المكونات الجوهرية لبنية المجتمع. إلا أن هذه العملية لن تتم بمعزل عن المحيط الخارجي الذي له انعكاساته على الداخل العراقي لتداخل المحيطين الداخلي والخارجي وتشابكهما، الأمر الذي يتطلب تشكيل جماعة اتصال سياسية تشمل جيران العراق، إذ من شأن الجهود المتعددة الإسهام في تحقيق المصالحة الإقليمية، وفق تخطيط إستراتيجي يحدد المنطقة الإقليمية المعنية بالحدث والتي تتأثر دولها به وبتبعاته وتؤثر فيه بالكيفية ذاتها. هذا علاوة على وجوب تطوير علاقات تعاونية بين القِوى العظمى كإستراتيجية لتوزيع الأدوار، فمن خلال دراسات معمقة لحالات عديدة، أثبتت أن الجهود المتعددة تقلل من الاستياء الشعبي، خصوصاً إذا ما تم العمل تحت قيادة منظمة دولية كالأمم المتحدة، إذ تحقق هذه الجهود نتائج أفضل. كما أن العمل على إحياء برنامج المساعدات لعمل إصلاحات أساسية لإعادة بناء الدولة من قبل الحلفاء الإقليميين والدوليين من شأنه الحد من التوترات الحاصلة بينهم نتيجة اختلاف المصالح والرؤى الإستراتيجية.

الهوامش:

1 - إبراهيم نوار، القيود الإقليمية على تغيير نظام صدام حسين في العراق. السياسة الدولية، العدد (122)، أكتوبر 1995. ص 157- 158.

2 - المصدر نفسه، ص157 – 158.

3 - راجع رأي مارتن كريمر، وهو رئيس تحرير فصلية " Middle East Quarterly"، في منتدى المائدة المستديرة لخبراء مركز "GLORIA" والمنشور في مجلة المستقبل العربي، العدد (294)، 8\2003 ، ص 119.

4- د. جهاد عودة، ملامح خريطة جديدة " لشرق أوسط جديد ". ملف الأهرام الإستراتيجي، السنة الثامنة، العدد (88)، أبريل 2002. ص 37.

5 -Zbigniew Brezeniski , Brent Scrowcraft and Richard Murphy , Differentiated Containment. Foreign Affairs, May- June 1997. p 20.

6- جهاد عودة، مصدر سابق، ص 37 – 38.

7 - المصدر نفسه، ص 37.

8 - خالد السرجاني، إيران ونتائج العملية العسكرية الأمريكية في العراق مختارات إيرانية عن موقع مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة, www.ahram.org.eg/acpss - لقد تناولت الكثير من الدراسات موضوع التحضير لضربة توجه للبرنامج النووي الإيراني، كما اهتمت الصحف الأمريكية تحديداً بتحليل هذا الأمر ورصد التحركات السياسية والتصريحات الرسمية. وكمثال على ذلك ما ذكرته صحيفة صندي تلغراف في عدد لها صدر في أيلول 2007، من أن مسؤولين عسكريين وأمنيين أمريكيين بارزين يعتقدون بأن الإدارة الأمريكية اتخذت خطوات لهذا الغرض ولضمان عدم قدرة إيران على تطوير سلاح نووي، وأن ذلك الأمر سيتحقق بضرب 2000 هدف حددها مخططو البنتاغون الذين يعتقدون، ويشاطرهم اعتقادهم مسؤولي الـ سي آي أي، أن الجهود الدبلوماسية الرامية لإيقاف البرنامج النووي الإيراني مصيرها الفشل. لتفاصيل أكثر حول هذه التحركات والجهود راجع صباح جاسم (أعداد)، سيناريو مرعب لحرب أمريكية إيرانية قادمة تروج لها أوربا. على موقع www.annabaa.org

*- قد يكون في هذا الكلام شيئاً من الصحة، إلا أن الحقائق الموجودة على الأرض توضح نقاط إيجابية تعمل لصالح إيران، (حسب جانب من وجهة النظر الأمريكية)، عبر عنها أكثر من مسؤول إيراني، فها هو الجنرال محمد حسن أحد قادة الحرس الثوري الإيراني حذر الولايات المتحدة من أن قواتها في منطقة الشرق الأوسط في مرمى الصواريخ الإيرانية. وقلت وكالة "إيرنا" عنه " أنه في حين أنهم حددوا ألفيّ هدف في إيران، فإن الأمريكيين في المنطقة هم أيضاً هدف لإيران. فعلى الرغم من أن القوات الأمريكية تحيط بإيران، إلا أنها لاتحاصرها، وإذا كان الأمر كذلك فإن الأمريكيين محاصرون أيضاً وهم في مرمى النيران الإيرانية ". صباح جاسم، مصدر سابق.

**-يشكل تنامي القدرات العسكرية الإيرانية عاملاً محفزاً لإثارة مخاوف دول المنطقة من حصول خلل في التوازن العسكري لصالح إيران تحاول من خلاله فرض هيمنتها على المنطقة في حالة تراجع النظام الإيراني عن سياساته الانفتاحية لصالح المتشددين. وتمثل التهديدات التي أطلقها بعض الشخصيات الإيرانية مؤخراً بقصف آبار البترول الخليجية في حال أقدام واشنطن على ضرب إيران، تعزيزاً لتلك المخاوف أو المحاذير. ومن ناحية أخرى هناك مخاوف من أن تنامي القدرات النووية الإيرانية سيزيد من فرص التهديدات الأمريكية للمنطقة؛ محمد سعد أبو عامود، العلاقات الخليجية الإيرانية في ظل التهديدات الأمريكية للعراق.
www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1474&lang

9 - Ibid , p. 26.

10 - أشرف أحمد كشك، إيران وتحديات عراق ما بعد صدام، مختارات إيرانية، عن موقع مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة, www.ahram.org.eg/acpss

11 - محمد السعيد عبد المؤمن، الحياد الفعال لإيران تجاه أحداث العراق، مختارات إيرانية، عن موقع مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة, www.ahram.org.eg/acpss

12 - إبراهيم خليل العلاف، السلوك السياسي التركي تجاه العراق بعد التاسع من نيسان 2003، مجلة علوم إنسانية، السنة الرابعة، العدد 30، أيلول 2006. الموقع الألكتروني

www.uluminsania.net

13 - إبراهيم نوار، مصدر سابق، ص 158.

14 - للاستفاضة حول موضوع كركوك والتحركات التركية بشأنه راجع البحث القيم ،إبراهيم خليل العلاف، مصدر سابق.

15 - المصدر نفسه، ص 158.

16 - Daniel Pipes, Turkey, Still a Western ally? Jerusalem Post, December 5, 2007. ويمكن مطالعة ترجمة المقال على الموقع http://ar.danielpipes.org

17 - أ.د. إبراهيم خليل العلاف، مصدر سابق.

18 - op.cit.

19 - رجائي فايد، المأزق العراقي: مشكلات بناء الدولة في مجتمع تعددي. كراسات إستراتيجية، السنة الرابعة عشر، العدد (137)، مارس 2004، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة. ص 1 - 15.

20 - وحيد عبد المجيد، المقاومة المدنية في العراق، ملف الأهرام الإستراتيجي، عن موقع مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة, www.ahram.org.eg/acpss

21 - جمال عبد الجواد، المطالب المتعارضة مأزق السنة والعالم العربي في العراق، تحليلات دولية وعربية، عن موقع مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة, www.ahram.org.eg/acpss

22 - المصدر نفسه.

23 - مجموعة مؤلفين، السياسة الأمريكية والعرب. سلسلة كتب المستقبل العربي (2)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 1982. ص 48 – 49.

24 - المصدر نفسه ، ص 51.

25 - مايكل هدسون, مأزق إمبريالية / إدارة المناطق الجامحة، المستقبل العربي, العدد (284), 10/ 2002. ص 40.

26 - المصدر نفسه، ص 39.

27 - Michael Hirsh, Bush and the World. Foreign Affairs, vol.81, no.5, Sep-Oct 2002. www.foreignaffairs.org

28 - op.cit.

29- Elizabeth Pond, European Shock and Awe. The Washington Quarterly, Summer 2003.

30- Colin L. Powell, A Strategy of Partnership. Foreign Affairs, January- February, 2004. www.foriegnaffairs.org

31 - عرض كتاب لمؤسسة راند منشور في مجلة السياسة الدولية، العدد (156)، أبريل 2004. ص 255.

32 - Pond , op.cit.

33 - Ibid.

34 - مايكل هدسون ، سيناريوهات سياسية لعراق ما بعد الاحتلال، المستقبل العربي، العدد (298)، 12 / 2003. ص 79.
35 - زبيغينو برجنسكي، الاختيار ـ السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2004، ص 29.
36 - رأي مايكل أيزنستاد، وهو زميل أقدم في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، في منتدى المائدة المستديرة، مصدر سابق، ص 116.
37 - Joseph S. Nye, U.S. Power and Strategy after Iraq. Foreign Affairs, vol.82, no.4, July – August 2003. P 61 - 71.
38 - إحسان محمد الحسن، طبيعة المجتمع العراقي قديماً وحديثاً، صحيفة الصباح، العدد (733)، 29 كانون الأول 2005.
39 - عبد العزيز خضر، إدارة الصراع بين التيارات. صحيفة الوطن، العدد (1244)، 25 فبراير 2004.
40 - سليم مطر، الذات الجريحة - إشكالات الهوية في العراق العالم العربي (الشرقمتوسطي)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، سنة الطبع بلا، ص 10.
41 - المصدر نفسه ، ص 11-12.
42 - Daniel L. Byman and Kenneth M. Pollak , Democracy in Iraq. The Washington Quarterly, Summer 2003. P (119 – 122).
43 - Amitai Etzioni, A Self Restrained Approach to Nation Building. International Affairs, vol.80, no.1, 2004. p (13-16).
44 - فريد زكريا، الانتخابات ليست الديمقراطية، Newsweek العربية ، 8 فبراير 2005. ص 2. كذلك عرض كتاب مؤسسة راند ، مصدر سابق ، ص 255.
45 - المصدرين السابقين نفسهما.
46 - Ibid, p (15).
47 - Walter McDougall , What the U.S Needs to Promote in Iraq ? American Diplomacy, May 27, 2003. www.americandiplomacy.com
48 - Etzioni, op.cit, p (16).